

رأي ائتلاف إدارة النفايات بالبيان الوزاري

يتضمن البيان الوزاري للحكومة العتيدة بندين فيما يتعلق بموضوع النفايات الصلبة على الشكل التالي:

- 1- استكمال تنفيذ خطة إدارة النفايات الصلبة التي أقرتها الحكومات السابقة.
- 2- إصدار المراسيم التطبيقية لقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

وهنا يسأل الائتلاف كيف تتبنى هذه الحكومة تنفيذ خطة إدارة النفايات التي أقرتها الحكومة السابقة مع العلم أن قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة نص في المادة العاشرة على أنه تعدّ وزارة البيئة مشروع استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وذلك من خلال منهجية تشاركية تطلّ القطاعين العام والخاص، بما فيه المجتمع المدني؛ تعرض الوزارة هذا المشروع على مجلس الوزراء للموافقة عليه حسب الأصول. كما يجب أن تقرّ الاستراتيجية خلال فترة لا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ صدور هذا القانون (2018/10/10)، على أن تعدّل كلّ ما دعت الحاجة أو بعد مرور عشر سنوات كحدّ أقصى.

بحسب هذا القانون يجب أن تصدر هذه الاستراتيجية خلال شهرين تقريباً ويجب أن تضع الأطر لخطط إدارة النفايات على المستوى الوطني. كما أن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبتنويل من الاتحاد الأوروبي تقوم بإعداد 12 مخطط توجيهي لمختلف المناطق باستثناء بيروت وجبل لبنان (وهنا نسأل لماذا استثنيت هذه المناطق من المخططات التوجيهية ونطالب وزارة البيئة باستكمالها أسوةً بالمناطق الأخرى). كيف تتكامل هذه الخطط مع الاستراتيجية وما هو دورها إذا كانت الحكومة ستمضي بتنفيذ خططها السابقة التي أقرت دون دراسات ولا تقييم أثر بيئي استراتيجي ولا مشاركة العامة؟ متى نبدأ بتطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات والتخفيف من الإنتاج وتشجيع إعادة الاستعمال والتدوير والتسبيخ والتخفيف من النفايات التي تذهب إلى المكبات العشوائية والمطامر الصحية؟ متى تتحول وزارة البيئة من مكتب للدراسات إلى وزارة تراقب وتحاسب وتمنع الضرر البيئي؟ متى نوقف الحرق والرمي العشوائي للنفايات وما يسببان من أضرار بيئية وصحية؟ متى نعمل على فرز النفايات الخطرة ومعالجتها بالطرق المناسبة؟

إن ما أتى في البيان الوزاري إنما هو دليل واضح على استمرار الفوضى وسوء الإدارة في هذا الملف وصرف مبالغ فائقة على خطط وتقنيات غير مناسبة لواقعنا ولا لنوع نفاياتنا مثل المحارق وتحميل أوزار اقتصادية إضافية للمواطن وزيادة التلوث البيئي وما ينتج عنه من آثار صحية سلبية.

أما فيما يتعلق باستصدار المراسيم التطبيقية لقانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة فيطالب الائتلاف تعديل هذا القانون بما يتناسب مع المفاهيم العصرية لإدارة النفايات قبل الشروع بإصدار مراسيم تطبيقية غير مناسبة.